



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

نستهل هذه الدورة بأحد العلوم، وهو: علم الحديث، وستناول إن شاء الله كتاب نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر.

هذا الكتاب مصنف ضمن كتب علوم المصطلح، فهو يناقش قضايا المصطلح وهذا الكتاب يعتبر الخطوة الأولى لمعرفة مصطلح الحديث أو علوم الحديث، الحافظ ابن حجر راعى في هذا المتن الاختصار الشديد، وأن تكون البداية من صغار هذا العلم إلى أن يتدرج الطالب إلى كبار؛ فلذلك هذا الكتاب يعتبر من الكتب المهمة للمبتدئ ليعرف مبادئ هذا العلم والمصطلحات لهذا العلم وكيفية الولوج إلى هذا العلم ولذلك أصدق ما يمكن أن نطلق عليه: أن هذا مدخل لعلم المصطلح، ولذلك سنراعي هذا الهدف الذي جعله الحافظ بين يديه وهو أن يكون هذا الكتاب مادة علمية سهلة تُبَسِّط للطالب وتسهل له عملية الدخول إلى هذا العلم ومعرفة مباحثه وألفاظه ومسائله.

هذا الكتاب أو علم مصطلح الحديث ما الهدف منه؟

عندنا هدفان:

الهدف الأول: يتعلق بالكتاب.

والهدف الثاني: يتعلق بالعلم.

● أما الذي يتعلق بالكتاب: أن هدف هذا الكتاب مدخل إلى علم المصطلح وبيان موجز لمسائله وألفاظه ومصطلحاته، أما الهدف من هذا العلم: فهو هدف كبير جداً وهو تمييز الصحيح من الضعيف.

هذه الأمة تميزت عن الأمم السابقة بأنها ميزت أقوال نبيها ﷺ فعرفنا الصحيح مما نسب إلى النبي ﷺ ولم يقله، أو لم يتبين لنا أنه قاله ﷺ، ولذلك لم يستطع أحد الكذب على النبي ﷺ أو إدخال أقوال في الأحاديث ليست منه، سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو على مستوى الأشخاص، وهناك أقوال كثيرة وأحاديث وضعت عن النبي ﷺ لكن لم يفلح أصحابها، ولم يستطيعوا بسبب الميزان الدقيق الذي وضعه أهل العلم وهو تمييز الصحيح من الضعيف ولذلك جاء أحد من يضع الحديث إلى أحد الخلفاء فقال: إني وضعت كذا وكذا حديث عن النبي ﷺ، فقال له: "أين أنت من عبد الله بن المبارك وأبي إسحاق الفزاري ينخلونها لك نخلاً" يعني يقول له: اكذب ما شئت هناك تصفية لها فلا يستطيع أحد الكذب على النبي ﷺ ولذلك لم يفلح أحد إلى هذا الوقت، ولذلك يقول سفيان الثوري: لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

نعود إلى الهدف من هذا العلم، إذن: تمييز الحديث الصحيح من الضعيف عندنا في الحقيقة وبحكم معرفة وضع الطلاب نحدد هدفين:

الهدف الأول: هو الأسمى وهو أن يصل الطالب إلى المكنة والملكة في هذا العلم وهذا يحتاج إلى علم وصبر وهذا هو الغاية



القصوى.

الهدف الثاني: إن لم يصل الطالب إلى الهدف الأول فعليه أن يعرف كيف تتم عملية التصحيح والتضعيف وكيف ينظر فيها؟ وكيف يعرف هذا العلم ومن أين يؤتى له؟ وكيف يعرف هذا الأثر صحيح أم ضعيف؟ وإن لم تكن عنده المكنة والملكة العلمية لأن نواجهه، مثلاً: أن الطالب في المستقبل لا يعرف شيئاً من هذا العلم أو معرفته ضعيفة جداً، لا؛ نريد أن الطالب إن لم يصل إلى مرحلة التمكن يصل إلى مرحلة التمييز والمعرفة لهذا العلم.

طبعاً هذا العلم كغيره من سائر العلوم، لكن يتميز هذا العلم بشدة الحفظ وشدة الفهم، لذلك يقول الحاكم: في معرفة علوم الحديث العلم عندنا الحفظ والفهم والمعرفة.

الحفظ والفهم هذا لا يحتاج لتفسير، المعرفة هي سعة الإطلاع، ولذلك قيض الله لهذا العلم - تمييز الصحيح من الضعيف - جهابذة قريوا لنا البعيد، فنحن الآن أتانا العلم جاهزاً ولذلك نص على هذين الهدفين الحافظ ابن رجب - رحمه الله - في شرح علل الترمذي في جزء القواعد لما قال: أن الطالب يجب أن يصل إلى المكنة فإن لم يصل فينتقل إلى ما بعدها وهو أن يتميز له المعرفة بهذا العلم وإن لم يصل إلى الدرجة العليا.

نبدأ في الكتاب الذي أماننا: يقول أهل العلم أن العنوان يعطيك شيئاً من محتوى الكتاب ومقاصده، اسمه: " نخبة الفكر لمصطلح أهل الأثر".

إذن: هذا الكتاب خصصه لبيان مصطلح أهل الأثر" يعني ما مصطلحهم لمعرفة الحديث الصحيح؟ ما هو تعريف الحديث الصحيح، الضعيف، المنكر، المعلن، وما أشبه ذلك؟ ما هي اصطلاحاتهم؟ ما هي اصطلاحاتهم في الألفاظ التي يطلقونها على الرواة؟

لذلك الحافظ الذهبي - رحمه الله - في "الموقظة" قال: نحن في حاجة ماسة لمعرفة مقاصد السلف ومقاصد أهل الاصطلاح بالأخص في مدلول مصطلحات أهل العلم في الإطلاق حينما يقولون: ضعيفاً، صحيحاً، منكرًا، محفوظاً، غير محفوظ، شاذًا... وهكذا .

أعطيك نبذة سريعة حتى نصل إلى هذا الكتاب وهو مستحسن أن تذكر في البداية حتى نعرف شيئاً من تاريخ هذا العلم لكن بشكل نراعي فيه هذا المتن.

طبعاً هذا العلم كغيره من العلوم مر بمراحل:

- في أول الأمر: لم يوجد كتاب في المصطلح.
- المرحلة الثانية: وجدت كتب لكنها لم ترتب ولم تهذب.
- المرحلة الثالثة: هي التي بين أيدينا اليوم وهي تأليف كتب متخصصة في علم الحديث.

أعود بك إلى المرحلة الأولى: لا يوجد كتب في علم الحديث، لماذا؟ أو بوجه آخر أين كانت مادة مصطلح الحديث؟ كانت مبثوثة تجدها في الجرح والتعديل، تجدها في تراجم العلماء، تجدها في مقدمات كتب الحديث عموماً التي تتكلم عن



الأحاديث أو الرواة أو التواريخ أو العلل مبثوثة، مثل: النحو لم يوجد كتاب سابقاً حتى مرت المراحل فوجدت عندنا كتب تتكلم عن اللغة أو النحو والإعراب إلى سنة 160هـ جاء عالمٌ يسمى الرامهرمزي، الرامهرمزي أول شخص ألف كتاباً كما ذكر الحافظ في شرح هذه النخبة أول من صنف في علم الحديث وألف كتاب اسمه: "المحدث الفاصل" وهو مطبوع في مجلد لكنه كتاب مبعر لم يرتب.

جاءت مرحلة بعد ذلك تميزت قليلاً ألفت فيها كتب في المصطلح وبشكل أدق نوعاً ما، ومن أوائل من ألف في هذه المرحلة هو الحاكم صاحب "معرفه علوم الحديث" وصاحب "المستدرک" ألف كتاب اسمه: "علوم الحديث" ووضع في مجلد وليس بالقدر الكبير، طبعاً الحاكم توفي سنة 405هـ يعني في القرن الرابع، بعد ذلك تتالت المصنفات وانفتح الباب على مصراعيه إلى أن جاء الخطيب البغدادي - رحمه الله - وألف كتابه "الكفاية"، طبعاً الخطيب البغدادي توفي سنة 363هـ.

والبغدادي سبقه أناس فبين الحاكم والبغدادي أناس كثر لكن أنا تجاهلتهم عمداً لأجل أن نختصر، وإلا فهناك الخليلي والبيهقي وغيرهم.

الخطيب البغدادي في القرن الخامس ألف كتاب "الكفاية" وهو يعتبر منعطفاً في التأليف، يعني اشتهر الخطيب في هذا الزمن ثم تتالت المصنفات بعد ذلك إلى أن جاءت سنة 643هـ وألف ابن الصلاح [المقدمة] "مقدمة ابن الصلاح" وأيضاً كان ابن الصلاح يعتبر نوعاً ما منعطفاً ثانياً، حتى أن العلماء اعتمدوا كتابه وأصبح من أشهر كتب المصطلح، إلى أن جاء منعطف ثالث بعد "الكفاية" وبعد "مقدمة ابن الصلاح"، وهو ابن حجر.

وابن حجر ذاع صيته بعد تأليفه للنخبة وكتب أخرى في المصطلح، طبعاً الحافظ توفي سنة 852هـ يعتبر في القرن التاسع، فألف كتابه "نخبة الفكر" ثم "نخبة الفكر" هذه شُرحت واختُصرت ونُظمت وأُعني بها أيما اعتناء، قد يوازي اعتناء ابن الصلاح، حتى إن الكتب التي خدمت النخبة تتجاوز الثلاثين بين شارح، وناظم، ومتعقب.

من الشروح عليها: "شرح نخبة الفكر" للملا علي القاري المتوفى سنة 1014هـ، وأيضاً هناك كتاب واسع للمناوي المتوفى سنة 1030هـ تقريباً.

وأيضاً نُظمت؛ نظمها الصنعاني في "قصب السكر"، وشرحها في "إسبال المطر"، ثم تتالت الخدمة لهذا الكتاب الذي سنشرحه - بإذن الله -.

إذن هو كتاب في الحقيقة حافل بالعناية، ولذلك يقول الصنعاني في نظمه:

وبعد فالنخبة في علم الأثر مختصرٌ يا حبذا من مختصر

ألفها الحافظ في حال السفر وهو الشهاب بن علي بن حجر

سنقرأ مقدمة الحافظ حتى نصل إلى مباحث المصطلح ونعلق عليها، والطريقة - إن شاء الله - أننا سنسير على اختصار الكتاب مع إضافة تكون لا بد من التفصيل فيها.



في البداية الحافظ -طبعًا- كعادته وكعادة العلماء في الابتداء بالحمد لله رب العالمين ثم قال بعد ذلك:

﴿ فَإِنَّ التَّصَانِيفَ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ قَدْ كَثُرَتْ ، وَبُسِطَتْ وَاخْتَصِرَتْ .

إذن هنا يذكر الداعي لتأليف هذه النخبة؛ لأجل أن يقدم مقدمة لطالب العلم المبتدئ، فلذلك قال:

﴿ فَسَأَلَنِي بَعْضُ الإِخْوَانِ أَنْ أُخِصَّ لَهُمُ الْمُهَمُّ مِنْ ذَلِكَ ، فَأَجَبْتُهُ .

إذن كان الداعي لتأليف الكتاب: إيجاد مختصرًا شديد الاختصار جامعًا مانعًا في نظر الحافظ، يجعله أصلًا يعلمه للطلاب ويشرحه من بعده ويعقب عليه، ففتح المجال في زمنه وبعده.

الحافظ أول ما بدأ يقول: ﴿ فَأَقُولُ : الْخَبْرُ .

الحافظ لم يُعرّف الخبر، والخبر يطلق على أمرين: عندنا خبر وأثر - وهذا مهم بيانه -.

الخبر: يطلق على الأحاديث المرفوعة وآثار الصحابة والتابعين ومن بعدهم؛ فإذا جاءنا حديث عن النبي ﷺ أو قول عن الصحابي أو قول عن التابعي يسمى ماذا؟ خبر.

إذا قال لك شخص جاء في الخبر، تقول: خبر عن من؟

يقول لك: عن النبي ﷺ، عن ابن عباس، عن سعيد بن المسيب.

وبعضهم ميّز؛ قال: الوارد عن النبي ﷺ نقول عنه حديث، والوارد عن الصحابي ومن بعدهم نقول عنه خبر.

هناك مصطلح مرادف أو قريب من هذا وهو الأثر -وهذا نسمعه كثيرًا- وفيه نفس الخلاف؛ بعضهم يطلق الأثر على الأحاديث المرفوعة وقول الصحابي ومن بعده، وبعضهم يميز يقول: الأثر عن غير النبي ﷺ، والخبر عن النبي.

هل نحتاج إلى ترجيح؟

لا، لا نحتاج إلى ترجيح، هذا اصطلاح والاصطلاح - كما قيل - لا مشاحة فيه، فكل يسمى بما يريد، لكن عندنا أمر مهم جدًا: أننا في أمور المصطلحات هذه صحيح أننا نوسع الدائرة فكلّ يطلق كما يريد لكن إذا تعاملت مع الكتب يجب أن تنتبه.

يعني مثلاً: إذا قرأت كتاب "تهذيب الآثار" لابن جرير الطبري؛ يجب أن تعلم من خلال كلام ابن جرير ومقدمته أنه أراد بالأثر هنا: العام؛ الحديث وقول الصحابي وغيره، إذن هنا أفهم على مراد.

مثلاً: "مشكل الآثار" للطحاوي ذكر الحديث المرفوع وغير المرفوع إذن: هو وسع الدائرة.

مثلاً: البيهقي قال: "كتاب معرفة السنن والآثار" إذن هنا ميز السنن والآثار فلا بد أن ننظر إلى طريقة المؤلف في الكتاب.

الحافظ الآن بدأ تقسيمًا عامًا جدًا كبيرًا، وواسعًا، هو الآن يقول الخبر الذي يأتي عن النبي ﷺ له تقاسيم، قبل أن أذكر تقسيم الحافظ أقدم المقدمة له فهي مهمة جدًا حتى نفهم مراد الحافظ الآن؛ لو قلت لكم حديثًا، ودائمًا نحن إذا أردنا أن نورد حديثًا ماذا نقول؟



كمثال: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: [من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة] رواه البخاري، مثلاً رجعت إلى صحيح البخاري وجدت أن الذي قال هذا الحديث أو كتبه ترك أشياء قبل أبي هريرة في أناس تركهم، نأتي إلى البخاري وماذا قال البخاري؟

هكذا قال البخاري في هذا الحديث في صحيحه: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: [من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة] نرجع إلى الذي قال لنا هذا الحديث أو كتبه وقلنا: أين ذهبت بعد الله بن يوسف و ابن شهاب وأبي سلمة أين وضعتهم؟ فيقول: والله حذفتم اختصاراً، هل عرفتم أن أحداً قال حديثاً وأتى بالسلسلة؟ لا. ماذا نسمي هذا المحذوف؟ نسميه السند.

إذا أنا جئت بهذا الذي قال أن النبي ﷺ قال: [من أدرك ركعة من الصلاة] قلت له هات ما قبل أبي هريرة، قال: نعم، قال: البخاري حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، قلت له الذي حذفته ماذا تسميه؟ قال: هذا سند، لكن نحن نختصر، أنتم لو فتحتم "بلوغ المرام" و "عمدة الأحكام" تجد الصحابي والنبي ﷺ أليس كذلك؟! .

أنت بنفسك لو أردت أن تحدث الناس ماذا تقول؟ عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال، إذن: هذا يسمى السند، الكتب التي تذكر الإسناد تسمى في الجملة كتب مسندة، ولذلك هذه الكتب المسندة إذا قلنا هذا الحديث في البخاري ماذا نقول؟ نقول أخرجه البخاري، ما تقول أخرجه البخاري إلا إذا أخرج الحديث بالسند منه إلى النبي ﷺ.

لو قال شخص: الحديث: [من أدرك ركعة] موجود في البلوغ، الحافظ ليس من أصحاب الأسانيد لا يحدث بالإسناد جاء شخص وقال: أخرجه الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام، قلنا له: خطأ، قال: لماذا الحديث موجود هناك؟ قلنا هل رأيته بالسند؟ هل قال: حدثنا حدثنا حدثنا؟ قال: لا، قلنا إذن: لا تقول أخرجه، هذا ليس كتاب تخريج، كل ما أريده من هذا المثال أن نعرف شيئاً اسمه السند، إذن هذا هو السند.

الحافظ هنا ماذا يعنيه؟، نرجع لكلام الحافظ:

﴿الْحَبْرُ إِذَا أَنْ يَكُونَ لَهُ: طُرُقٌ بِلَا عَدَدٍ مُعَيَّنٍ ، أَوْ مَعَ حَصْرِ بِمَا فَوْقَ الْاِثْنَيْنِ، أَوْ بِهَمَّا، أَوْ بِوَاحِدٍ .

فَالْأَوَّلُ: الْمُتَوَاتِرُ: الْمَفِيدُ لِلْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ بِشُرُوطِهِ.

وَالثَّانِي: الْمَشْهُورُ، وَهُوَ الْمُسْتَفِيزُ عَلَى رَأْيٍ.

وَالثَّلَاثُ: الْغَرِيزُ ، وَلَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحِيحِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ.

وَالرَّابِعُ: الْغَرِيبُ.

وَكُلُّهَا - سِوَى الْأَوَّلِ - آخَاذٌ .

وَفِيهَا الْمَقْبُولُ وَالْمَرْدُودُ؛ لِتَوْقُفِ الْاِسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ رِوَايَتِهَا دُونَ الْأَوَّلِ.



الحافظ يقول: الخبر له أربعة أقسام باعتبار تعدد الأسانيد، يقول الخبر، إن شئت قلت الأثر، إن شئت قلت الحديث، أربعة أقسام: متواتر، مشهور، عزيز، غريب.

في الحقيقة أنا وجدت أفضل طريقة لندخلها في الأذهان بشكل أسهل، سنعكس اتجاه الحافظ ما هو الحديث الغريب؟ ما هو العزيز؟ ما هو المشهور؟ ما هو المتواتر؟

■ **الحديث الغريب:** هو الذي جاء من طريق واحد فقط بعبارة أخرى: جاء من سند واحد.

مثال: أسهل من حديث: [الأعمال بالنيات]، جاء حديث البخاري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ: [نهي عن بيع الولاء] ما روى هذا الحديث أحد عن ابن عمر إلا ابن دينار فقط، أين هم أصحاب ابن عمر؟

لا يوجد أحد للأسف فهذا شخص واحد رواه عن ابن عمر هذا ابن عمر أصحابه ليسوا أكثر، لا طبقات من كثرتهم، سبحانه الله هذا الحديث ما سمعه منه إلا عبد الله بن دينار، هذا الحديث ماذا نقول عنه؟

غريب من طريق واحد.

نريد طريق ثاني لابن عمر؟ لا يوجد.

النافع عن ابن عمر، عبيد الله عن ابن عمر أين هم؟ لا يوجد أحد رواه، الناس عالية على بن دينار كما قال أهل الحديث، أهل الحديث يقولون: الناس عالية على ابن دينار في حديث النهي عن بيع الولاء، فقط ابن دينار، ماذا نسميه؟ غريب مثل ما قال الحافظ في آخر الأقسام قال: **الرابع: الغريب**، غريب من طريق واحد.

■ نرتقي قليلاً: **العزيز:** العزيز جاء من طريقين، طبعاً لو أعود وأمثلة لكم للغريب في الحديث المتداول في كتب المصطلح وهو حديث: [إنما الأعمال بالنيات]، هذا الحديث حديث عمر ما أحد رواه عن ابن عمر أبداً إلا علقمة ولا أحد رواه عن علقمة أبداً إلا محمد بن إبراهيم التيمي فقط وهذا يعتبر حديث غريب يعني باعتبار وصول السند إلينا لم يروه إلا علقمة يرويه عن علقمة بن وقاص الليثي محمد بن إبراهيم التيمي فقط ثم رواه عن محمد بن إبراهيم يحيى بن سعيد، عد أناس أكثر عشرات مئات رووا عنه هذا الحديث بعد يحيى بن سعيد الأنصاري انتشر الحديث لكن هو غريب لا يوجد أحد شارك علقمة ولا أحد شارك التيمي.

نرتقي قليلاً: **العزيز** رواه اثنان وهذا مثل له الحافظ - رحمه الله - بحديث [لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين] هذا الحديث يرويه اثنان من الصحابة: أنس، وأبو هريرة.

العزيز: ما جاء من طريقين - الغريب من طريق واحد -، ثم يرويه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب إذن: اثنان.

العزيز: ما رواه اثنان بحيث لا يقل في طبقة من طبقات السند، طبقة الصحابي وطبقة التابعي وتابع التابعي لا يقل عن اثنان وإذا كان هناك في طبقة ثلاثة لا مانع لكن لا يقل عن اثنان مثل الغريب أن يرويه واحد لو تعدد في آخر السند رواة أكثر لا مشكلة لكن أهم شيء أن يوجد في طبقة أو طبقتين يرويه واحد، معناه: هذا الحديث لم يسمعه إلا شخص واحد فقط في مرحلة من مراحل سنده، انتهينا من العزيز.



- تنتقل لدرجة ثالثة أعلى منها **[المشهور]**: المشهور هو ثلاثة -لاحظوا أننا في تصاعد- الحافظ لم يمثل له، لكن سأمثل لكم بحديث مشهور: أن النبي ﷺ أمر بغسل بول الجارية ورش بول الغلام قال: **[يغسل من بول الجارية ويرش بول الغلام]** حديث مشهور رواه ثلاثة عن النبي ﷺ أبو السمع وأم الفضل وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين ثلاثة.
- نرتقي قليلاً **[المتواتر]** المتواتر: مفتوح العدد، رواه سبعة، ثمانية، عشرة، رواه عشرون، ثلاثون، سبعون مفتوح العدد، لكن يكون عدد كثير.

نرجع لكلام الحافظ، بهذا يتبين لكم كلام الحافظ ويتفسر لكم قال الحافظ: الخبر إما أن يكون له طرق بلا عدد معين "هذا المتواتر مفتوح العدد" أو ما حصل بفوق الاثنين "المشهور" أو بما "عزيز" أو بواحد "غريب".

الحافظ - رحمه الله تعالى - ذكر أن المتواتر له شروط قال: الشرط الأول - طبعاً هذا بين في الشرح وبينه غيره من أصحاب الأصول -.

أن الشرط الأول: أن يرويه عدد كثير تحيل العادة تواطئهم على الكذب.

ثانياً: أن تستمر هذه الكثرة لجميع طبقات السند.

ثالثاً: يفيد العلم.

وأهم الشروط الأول والثاني لأن في الحقيقة إفادة العلم هو نتيجة لما سبق، أهم شرط عندنا الأول والثاني أن يرويه عدد كثير تحيل العادة تواطئهم على الكذب، يعني يرويه عشرة عشرون ثلاثون أربعون لأن العدد الكثير هذا لا شك يعطي السند قوة.

الحافظ وغيره اشتروا أن تحيل العدة تواطئهم على الكذب، يعني مثلاً ما يكون هؤلاء الجماعة الذين رووا الحديث تواطئوا على الكذب، كيف نعرف أنهم لم يتواطئوا على الكذب؟

مثل تفرق البلدان جاءك هذا الحديث من الشام، من العراق، من الحجاز، من مصر... هكذا تكاتفت عليك الأمصار هذا يدل على أن الحديث هذا لم يتواطئوا فيه على الكذب لأن تفرق الأمصار وتفرق الرواة وعدم معرفة بعضهم البعض لا يمكن أن يتواطئوا فيه على الكذب، طبعاً الحافظ لماذا يقول هذا الكلام؟ لأن نتيجة المتواتر قاسية أنا سنقبل من دون السؤال عن الإسناد، إذا قيل لك هذا متواتر ستقبله ولا تسأل صحيح أم ضعيف، الوحيد الذي لا يُسأل عنه المتواتر، ولذلك اشترط فيه العدد الكبير لأجل أن يبينوا هذا الحديث من كثرته لا نحتاج إلى اشتراط الصحة.

من ضمن الشرط الثاني أن تستمر هذه الكثرة في جميع طبقات السند، نأخذ أمثلة لذلك مثل حديث رواه عدد كبير مثل: **[الحياء من الإيمان]** هذا رواه عدد من الصحابة منهم أبو هريرة، ابن عمر، ابن عباس، ابن مسعود، أبو موسى، عمران، قرّة بن إلياس، أبو بكر أبو أمامة، عبد الله بن سلام، عشرة هذا الحديث حديث متواتر.

كذلك حديث: **[بعثت أنا والساعة كهاتين]** رواه أنس، وسهل بن سعد، وابن عمر، وجابر بن سمرة، وجابر بن عبد الله، وكذلك أبو هريرة، وبريدة، والمستورد، وسهل بن سعد الساعدي، عدد كبير، مثل هذا الحافظ يقول: هذا متواتر يعني عدد



كبير ويوجد غيره وهذا متواتر، لماذا متواتر؟

كثرة عدد وإذا الرواة من التابعين بعدهم مثلهم وأكثر وتابعيهم مثلهم إذن عدد كبير في كل طبقات السند.

إذا وجدنا حديثاً حكم عليه العلماء أنه متواتر لاحظوا الحافظ في آخر المطاف ماذا قال؟

📖 قال: **وَفِيهَا الْمَقْبُولُ وَالْمَرْذُودُ ؛ لِتَوْقُفِ الْإِسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى الْبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِ رُؤَايَا دُونِ الْأَوَّلِ.**

يقول: المتواتر - وهو الأول - لا تبحث: بمعنى لا تسأل صحيح أم ضعيف مثل السيوطي ألف كتاب "اللائي" ألفه في

المتواتر كل ما فيه متواتر لا تسأل عن صحته، إذا قلت لك: متواتر ؛ فقلت: صحيح أم ضعيف، قلت: هذا متواتر لا

تسأل صحيح، مثلاً حديث: **[من كذب علي متعمداً]** رواه سبعون صحابياً، نقول: لا تسأل عنه.

انتهينا من هذا التقليل في المتواتر عرفنا صورة المتواتر.

سأقول لكم الآن أن المتواتر هذا بهذه الشروط غير صحيح لماذا؟

نقول: لأن أهل الحديث تعاملوا مع الأحاديث بالصحة والضعف كلها سواءً قلت لي هذا مشهور، غريب، عزيز، متواتر،

كلهم يبحثون في صحتها وهذا التعريف لهذه الشروط أدخل على أهل الحديث وليس من كلامهم، أهل الحديث لا

يعترفون بشيء اسمه متواتر لا تبحث عن إسناده أبداً هذا كلام من؟

كلام أهل الأصول وهذا اعترف فيه ابن الصلاح في آخر مقدمته قال: هذا المبحث أتى به أهل الأصول وليست من

مباحث أهل الحديث "يعني الكل سيبحث عن سنده، والمتواتر مثل المشهور لا فرق سيبحث عن الكل وهذا المبحث

أدخل في علم المصطلح وليس منه لو أردنا أن ننقد هذا التعريف ما دام ليس من مباحث أهل الحديث من الذي أتى به

قلنا أهل الأصول.

إذن هذا المبحث يعتبر من مباحث أهل الأصول ، دعونا نرجع إلى الشرط الأول: قالوا: أن المتواتر يرويه عدد كثير في جميع

طبقات السند، وهذا لو طبقناه على السنة لا يوجد، يقول ابن الصلاح: اشتراط العدد هذا أو المتواتر بهذه الصفة إن

ادعي يدعى في حديث واحد: **[من كذب علي متعمداً]**، فهل السنة كلها لا يوجد عندنا إلا حديث واحد؟

غير صحيح ، فنقول متواتراً ولا يبحث على صحته ولا ضعفه ثم لا نمثل إلا بحديث واحد!.

ابن حبان في مقدمة صحيحه يقول: السنة كلها آحاد لأنهم الآن يقسمون متواتر وآحاد الآحاد ما هو؟

مشهور وغريب وعزيز يقول السنة كلها آحاد ما في متواتر بهذه الصفة نادر جداً أن يوجد متواتر بعدد كثير نعم يوجد

حديث يرويه العشرة، الخمسة عشر، لكن تجد طريقاً ضعيفاً لا يصفو لك إلا ثلاثة طرق وليس من المعقول أن آتي بحديث

رواه خمسين، أربعين منهم متهمين بالكذب وضاعين ونقول عنه متواتر! وهذا ما وقع فيه السيوطي يأتي بحديث له عشرين

طريقاً أكثر رواه كذا وبين يقول عنه متواتراً وهذا غير صحيح.

والأمر الثاني: لماذا نشترط أن يرويه عدد كبير يستحيل تواطئهم على الكذب، مثل تفرقهم في البلدان.

أهل الحديث هل نعتد على أنهم يجتمعون ليكذبون أو نعتد على صفتهم؟ هل نقول راوي ثقة أم ضعيف؟ وهذا الشرط



اتهام لرواة الحديث أكثر من نفعهم، ومعناه عنده أن رواة الحديث إذا اجتمعوا في بلد سيكذبون وهذا ليس صحيحًا، أصلاً الإسناد يأتينا من طريق واحد ونكتفي به ولا نحتاج أن نطلب طريقًا آخر، يقول الإمام العراقي في ألفيته:

وقال مسلمٌ روى الزهري تسعين فردًا كلها قوي

روى الزهري تسعين سنة لم يشاركه فيها أحد، هل اتهمناه بالكذب - مع أن الذي يكون لوحده أقدر على الكذب من الجماعة -، أليس كذلك؟ فالإنسان ممكن أن يكذب لوحده لكن لا يستطيع أن يجمع عشرة من أتقياء الناس ليكذبوا معه، أليس كذلك؟ فالإمام الزهري ابن شهاب روى تسعين سنة لم يشاركه فيها أحد.

وحديث ابن عمر: **[إنما الأعمال بالنيات]** غريب، ونحن نحتاج به ليل نهار

إذن: لا نشترط في أهل الحديث الثقات العدول تفرقهم أو اجتماعهم، هذا لا نحتاجه.

أيضًا اشتراط جميع طبقات السند، هذا لا يوجد بهذه المثابة التي يقولونها، طبعًا هم يقولون أن الصورة الحقيقية: أن يرويه سبعين شخصًا وهذا الشخص يرويه عنه كذلك، وهذا غير موجود، وإن أرادوا الطبقات وهذا نص عليه الحافظ.

إذن هذا سمه ما شئت؛ لا تختلف معك سمه متواترًا، غير متواتر، المهم أننا سنبحث عنه وعن رواته وعن سنده، نحن لا يهمنا التسمية - إطلاق متواتر أو عدمها - نحن يهمنا المحتوى؛ أن نقول يوجد متواتر بهذه الصفة وهذه الشروط.

هذه الشروط ليست شروط أهل الحديث وإنما شروط أهل الأصول وهم لا مدخل لهم معنا ولا يعتبر لهم دخول في هذا العلم.

لو قال شخص: نحن نسمع أهل الحديث يقولون هذا متواتر؟

نقول: يقصدون المتواتر بالمعنى اللغوي يعني تواتر بمعنى تتابع، ولا يقصدون شروط الأصوليين.

والله أعلم